يدعون ربهم او يقال الثاني وهو فتكون عطف على الاول وهو فتطردهم فان قلت اي
يصح ذلك وعطفه على جواز النفي يستدعي صحة وقوعه جوابا للنفي وليس كذلك ذلا معنى
كقولك ما عليك من حسابهم من شيء فتكون من الظالمين قلت يعلم جوابه وكلام صاحب الكشاف
حيث قال ويجوز ان يكون عطفا على فتطردهم على وجه التسبيب لان كونه ظالما مسبب عن طردهم
وبعد او العاطفة التي هي لاحد الشيئين او الاشياء بمعنى الى اي حيث يقصد امتداد الفعل
الاول الى حصول الثاني نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي ليكونن مني لزوم لك وقضاء منك
لحقي وهذا في الحقيقة عطف مصدر على مصدر متصيد من الفعل السابق ولكن قصد امتداد
اللزوم الى حين الوجهين حصول القضاء فقدرنا بالى المشعرة بالغاية او بمعنى الا كالمثال المتقدم
حيث يقصد ان الاول ينتفي عند حصول الثاني اي لالزمنك الا ان تقضيني حقي وبعدا
يقدره سيبويه وهو قريب من الاول ولا تخرج بذلك او عن كونها عاطفة او بعد عاطف على
اسم كقول ميسون امراة معوية للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر
منصوب بان مضمرة وهي مع صلتها بتاويل مصدر معطوف على الاسم الاول والشفوف الثياب
الرقاق جمع شف بكسر الشين المعجمة وجاز الاظهار مع العاطف لضعفها لغاية الى اظهار
ما بنو بل كراهة عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ ومع لام كي بغير لا لعرضها لفصل
بينها وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار احق بلام الجحود لانها ذاتية وانما قيد بقوله
بغير لا بان لو كانت موجودة وجب الاظهار نحو لئلا يكون للناس على الله حجة لاستكراه اللامين
المتواليتين وقال ابن الحاجب لانه لا بد خلوه حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقه صدر
الكلام واعترض بنحو جئت بلا زاد واجيب عن الاول بان
مدخول الجار فيه لما كان اسما كان محلا لدخول الجار فاغتفر بطلان المصدرية على انها لم
تبطل في الحقيقة لتنزيل الجار منزلة الجزء وهذا كله مفقود في لا لانه حرف وعن الثاني بمنع
حرفية لا فيه ولو سلم فالمسموع وقوع الاسم بعد الحرف الصحيح ان لا غير الناسخة انما يكون
لها الصدر اذا وقعت في صدر جواب القسم وعلى اعتماد سيبويه واذا جعل انتصاب [illegible]

في قول

في قوله الليث حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعل
من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ومما يحمل لا يفسر في هذا الباب عاملا ووجب اظهارها ان مع لا وقد عرفت وجهه
وامتنع في الباقي وهو لام الجحود وحتى والواو والفاء واو فلا يجوز اظهارها بعدها قال
الرضي لان لام الجحود لما لم تدخل على الاسم الصريح لم تدخل ان بعدها وكذا حتى لان
الاغلب كونها بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الفاء والواو واو فانها لما اقتضت نصب ما
بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب
يظهر الناصب بعدها وضعف اضمارها اي اضمار ان مع بقاء عملها بدون هذه الامور المتقدمة
لانها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه الا بقيام مقوله عليه وانما وجد بلا استقراء
في المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها فمنه قولهم خذ اللص قبل يأخذك
ومره يحفرها وتسمع بالمعيدي بالنصب في الجميع وفي التسهيل ولا تنصب ان محذوفة في
غير المواضع المذكورة الا نادرا وفي القياس عليه خلاف هذا نصه وجاز حذفها ورفع الفعل
ومنه قوله تعالى افغير الله تأمروني اعبد وقوله ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا ومنه
ايضا المثل المشهور تسمع بالمعيدي على رواية من رواه برفع تسمع وظاهر كلامه انه
مقيس وفي مغني ابن هشام واذا رفع الفعل بعدها ضمارا ان سهل الامر ومع ذلك فلا
ينقاس وقد جرى في اول الكتاب في بحث خواص الاسم بلن نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وجاء
الجزم بها في الضرورة قال الشاعر لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه
وقد وقع في البخاري فقال الملك في النوم لعبد الله بن عمر لن ترع فقال ابن مالك وفيه اشكال
ظاهر لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه
ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبه هذا الكلام بصورة المجزوم ليكون المجزوم
بحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ومن حذف

Copyright © King Saud University